العلاقات التركية السورية في ظل متغيري الانتخابات التركية وعودة سوريا إلى الجامعة العربية

غولر كالاي

لقد تغيرت سياسة تركيا تجاه سوريا مع مرور الوقت، وتم إعادة تشكيل نهجها التي اتبعته في البداية من خلال نماذج السياسة الداخلية والخارجية للبلد. وفي هذه المرحلة، فإن موقف تركيا من المسألة السورية يعكس جهودها لتحقيق عدد من الأهداف مثل إنهاء الصراع ومكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار.

بعد اندلاع الثورة في سوريا عام 2011، والتي كانت في البداية تحظى بدعم الولايات المتحدة والغرب، إلى درجة أصبحوا فيها لا يعترفون بشرعية نظام دمشق. آنذاك كانت أنقرة تتوقع أن يسقط نظام بشار الأسد في وقت قصير. ولكن في الوقت الحالي، وبعد 12 عام من الثورة السورية، لم تتم الإطاحة بنظام الأسد، والأوضاع العالمية تغيرت كثيراً، وبدأت التوازنات في الشرق الأوسط بمرحلة إعادة تأسيس جديدة، لاسيما اعتبارا من الربع الأول لعام 2023. وهنا يجب التأكيد على أن تطبيع العلاقات بين الرياض وطهران هو بلا شك الأمر البارز في هذه المرحلة الجديدة. جدير بالذكر أن سوريا التي استبعدت من جامعة الدول العربية منذ بداية الثورة الشعبية فيها، التي تحولت فيما بعد إلى صراع مسلح، يشابه كثيراً الحرب الأهلية، تم قبول عودتها إلى الجامعة العربية في 7 مايو/ أيار 2023. وتشارك تركيا بصفة مراقب دائم في الجامعة العربية منذ 2006، تلك المنظمة التي تأسست في القاهرة في 22 مارس/ آذار 1945، من مصر والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا. وتحظى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بفرصة العمل في إطار التضامن السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي على هذه الأرضية المشتركة، كما يمكنها أن تلعب دورا فاعلا في الوساطة فيما يتعلق بحل النزاعات الثنائية أو متعددة الأطراف. من جانب آخر، الجامعة تعمل على التعاون في الشؤون التجارية والمالية ويمكنها أيضا حماية المصالح الإقليمية في المسائل الثقافية والتعليمية والصحية والأمنية.

إن التطورات الأخيرة التي يمكننا اعتبارها مؤشرا لتغييرات إقليمية مهمة في الشرق الأوسط، قد تخلق نتائج من شأنها تعزيز مكانة تركيا الإقليمية. لقد تغيرت سياسة تركيا تجاه سوريا مع مرور الوقت، وتم إعادة تشكيل نهجها التي اتبعته في البداية من خلال نماذج السياسة الداخلية والخارجية للبلد. وفي هذه المرحلة، فإن موقف تركيا من المسألة السورية يعكس جهودها لتحقيق عدد من الأهداف مثل إنهاء الصراع ومكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار. وفي هذا السياق، فإن الديناميّات في سوريا ودور الفاعلين الدوليين تعد من بين العوامل التي أثرت في سياسة تركيا.

العناصر الرئيسة لسياسة تركيا تجاه سوريا

يمكننا اجمال أهم العناصر المؤثرة في السياسة التركية تجاه سوريا، بالآتي:

1- استضافة اللاجئين السوريين: استضافت تركيا عددا كبيرا من اللاجئين السوريين، الذين هربوا من بلادهم جراء الصراع الدائر هناك. ومنحت تركيا حق اللجوء لهؤلاء اللاجئين وعملت على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. وبالطبع شكّل هذا الوضع بعدا مهما لسياسة تركيا تجاه سوريا.

2- دعم جماعات المعارضة السورية: قدمت تركيا الدعم إلى فصائل المعارضة في سوريا ووفرت لهم مساعدات عسكرية ولوجستية ومالية مختلفة ضد نظام الأسد. كما بذلت تركيا جهودا فيما يتعلق بتوحيد مجموعات المعارضة السورية من أجل تأسيس منصة مشتركة لهم، ودعمت الاعتراف بهياكل مثل الائتلاف الوطني السوري.

3- الجماعات الكردية في شمال سوريا: عارضت تركيا تقوية الجماعات الكردية في شمال سوريا ومطالبهم بالاستقلال أو الحكم الذاتي. وقامت تركيا بتصنيف حزب الاتحاد الديمقراطي السوري (PYD) وجناحه العسكري وحدات حماية الشعب (YPG) على وجه الخصوص، كمنظمة إرهابية، وبذلت الجهود للحد من فعالية هذه الجماعات الإرهابية في شمال سوريا.

4- إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا: دعت تركيا إلى إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا وتوطين اللاجئين السوريين بشكل

آمن في هذه المنطقة. ولتحقيق هذا الغرض، قامت تركيا بعمليات عسكرية مثل "درع الفرات" و"غصن الزيتون" وأنشأت منطقة تسيطر عليها في شمال سوريا.

5- مكافحة الإرهاب: خاضت تركيا كفاحا فعالا ضد التنظيمات الإرهابية المشاركة في الصراع في سوريا. وتحركت في إطار كونها جزءا من التحالف الدولي ضد داعش على وجه الخصوص، ولضمان أمن حدودها نفذت عمليات عسكرية ضد المنظمات الإرهابية بما في ذلك حزب العمال الكردستاني.

السياسة الخارجية التركية والديناميات الدولية والإقليمية الجديدة

كما هو معروف أن العلاقات بين روسيا وتركيا التي توترت بسبب تحطم الطائرة في عام 2015, بدأت في العودة إلى طبيعتها مرة أخرى في عام 2016. ولو نظرنا إلى توجهات السياسة الخارجية التركية منذ عام 2016، يمكننا ملاحظة أن التغيرات في السياسة التركية لم تكن تجاه روسيا فقط، بل كان هناك تغير في العلاقات مع سوريا أيضا. إن نهج المواجهة في العلاقات التركية مع سوريا وكذلك مع روسيا يخدم مصالح الهيمنة العالمية بما يتجاوز خلق تهديد للأمن القومي والإقليمي. وفي هذا السياق، من المهم الابتعاد عن التصور النمطي الذي عفا عليه الزمن في التحليل التاريخي والسياسي للتناقضات والصراعات في العلاقات الثنائية والإقليمية. أما بالنسبة لعلاقات تركيا بحلف شمالي الأطلسي (الناتو)، فإن السياسة الخارجية التركية التي تركز فقط على مصالح حلف الناتو تقف في الموضع المثالي المنشود، لكن من الواضح أن هذا لن يعني سوى إعادة إنتاج الصراعات للمصالح الوطنية لتركيا والأمن القومي للمنطقة التي تقع فيها. لذلك، يبدو أن الحفاظ على سياسة تركيا المتوازنة في العلاقات مع روسيا والغرب، هو أحد أكثر الخيارات عقلانية.

يمكننا قراءة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية بعد 12 عاما على أنه مؤشر على انتهاء الحرب الأهلية في البلاد. وبعيدا عن "خطاب الكراهية" ضد اللاجئين السوريين في تركيا, يبدو أن سوريا تحتاج إلى دعم سياسة خارجية حتى تتمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية بعد 12 عاما من الحرب الأهلية. ومن المتوقع أن دعم أنقرة تجاه إنهاء الحرب الأهلية في سوريا سيؤدي إلى تطورات إيجابية في إطار انعكاس العلاقات الثنائية في الشرق الأوسط على الوضع الإقليمي. وبدون شك فإن عودة الحياة إلى طبيعتها في سوريا سيشجع اللاجئين على العودة إلى مناطقهم. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن السكن الآمن هو أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان وهو أحد أهم أسباب هجرة اللاجئين، فيمكن القول إن هذا من تلقاء نفسه سيوفر عودة سلسة للاجئين.

تتخذ الدول العربية خطوات نحو التطبيع مع سوريا، وكذلك تفعل تركيا أيضا. وكما هو معروف أن هناك اجتماعات عقدت على مستوى وزراء الدفاع ونوّاب وزراء الخارجية في تركيا وروسيا وإيران وسوريا، كما التقى وزراء خارجية هذه الدول في الجولة الثالثة التي جرت في موسكو في 10 مايو/ أيار. وشاركت سوريا في 19 مايو/ أيار, في أول قمة تعقد لجامعة الدول العربية في عام 2023 في المملكة العربية السعودية. لقد ظهرت مراكز قوة جديدة في أوراسيا، في هذه المرحلة التي يتحوّل فيها النظام السياسي العالمي بسرعة نحو التعددية القطبية. وفي هذا السياق، بدأت الحوكمة العالمية الأطلسية تفقد قوتها أمام المقاربات الإقليمية الأفروآسيوية. وتعمل دول منطقة الشرق الأوسط في هذا النطاق على زيادة دورها وفعاليتها في المنطقة. وفي الوقت الذي تعاني فيه دول المنطقة من الصراعات الإقليمية، فإن استمرار الحرب في سوريا يصب في مصلحة النهج الأطلسي، وليس الأفروآسيوي. ويبدو أن السياسة الخارجية التركية التي اتخذت موقفا واضحا في الحرب الدائرة، لاسيما في الشمال السوري، عليها أن تحافظ على موقف الوضع الراهن من أجل أمن البحر المتوسط والبحر الأسود، تماشيا مع مصالحها الوطنية. ويجب على تركيا أن ترسم سياستها الخارجية الحالية وتشكل دورها الإقليمي بالتوازي مع وجودها كقوة إقليمية مهمة في التحولات الدورية الحالية، مع الأخذ بالاعتبار

التوازنات الدولية المتغيرة والعلاقات الدولية متعددة الأقطاب.

إذا أردنا إلقاء نظرة على منعرجات العناصر التقليدية للتوازن في تاريخ السياسة الخارجية التركية وتحليل الحاضر دون تجاهل الديناميّات الدولية في تحديد اتجاه هذه المنعرجات، فيجب ألّا تدفع المصالح الوطنية لتركيا إلى الدخول طرفا في الحرب/الحروب الدائرة عند جيرانها، بل في إيجاد حلول تنهي هذه الصراعات والحروب. ولو نظرنا إلى قضية قبرص في سبعينيات القرن الماضي، لرأينا أن تركيا التي تعتبر إحدى دول الناتو، كانت قادرة على التحرك بما يتماشى مع مصالحها الوطنية من خلال وقوفها ضد الموقف الأطلسي. وإذا قمنا بمقارنة عملية السلام القبرصية عام 1974 مع قضية شرق أوكرانيا اليوم، فإن النقاط المتشابهة بينهما تظهر لنا سبب وقوف تركيا "وسيطا" من خلال بقائها خارج نطاق العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد روسيا. ومن الواضح أن الغرب انتظر من تركيا التحرك وفق المصالح الغربية ككتلة واحدة في كل من مسألتي أوكرانيا وسوريا وانتظر منها أن تنحي مصالحها الوطنية جانبا وأن تطور سياسة خارجية تتماشى مع مصالح الناتو، لكن لا يمكن تجاهل "النماذج الدائرية" في العلاقات الدولية.

لقد بدأت خطابات العالم متعدد الأقطاب تتردد بشكل متزايد وفق التغيرات في الظروف السياسية. ولا ينبغي تقييم السياسة الخارجية التركية بمعزل عن هذه التغيرات. إن مثلث بكين وموسكو ودلهي اليوم، بالإضافة إلى كيانات التعاون الإقليمي الأخرى في أوراسيا، واجتماع ملكيات النفط مرة أخرى واكتمال جامعة الدول العربية من جديد، كل هذه أمور تعمل على إعادة تشكيل الوضع السياسي العالمي. وفي هذا الصدد، فإن السياسة الخارجية التي ستقف ضد روسيا في قضية أوكرانيا و/أو ستدعم الحرب في سوريا لن تؤثر بشكل سلبي على القوة الإقليمية لتركيا التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى إبعاد تركيا عن التغيرات الراهنة والتوازنات الجديدة التي يتم التأسيس لها.

ولكن مشاركة تركيا في التعاونات الإقليمية الموجودة في أوراسيا قد توفر لها الفرصة للعب دور تاريخي في الأمن الإقليمي وحل النزاعات. لذلك يجب قراءة التطورات في جنوب القوقاز والبحر الأسود وشرق المتوسط وآسيا الوسطى وبالطبع الشرق الأوسط، بشكل صحيح. ويبدو أن من الضروري للمصالح الوطنية والأمن الإقليمي أن تؤكد خطابات السياسة الخارجية لتركيا المتعلقة بتطورات هذه المناطق، على حل النزاعات بدلا من الدخول فيها. كما أن خطاب السياسة الخارجية الوسيطة والتصالحية والمتمحور حول تركيا والرامي إلى القضاء على عناصر الصراع في الشرق الأوسط وشمال البحر الأسود، يمكن له أن يسفر عن نتائج لصالح تركيا في قضية قبرص. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب التطرق إلى اتفاقية أضنة. حيث يمكن لتحديث اتفاقية أضنة وإدراج منظمة وحدات حماية الشعب/ حزب العمال الكردستاني (YPG/PKK) في هذا التحديث، أن يساهم بشكل إيجابي فيما يتعلق بالأمن القومي والأمن الإقليمي.

وفي النتيجة، لو تناولنا الأمر من وجهة نظر جيوسياسية، سنرى أن تركيا تقع في "منطقة ساحلية"، لذلك، فإن النظرية الجيوسياسية للسياسة التركية على نطاق عالمي يجب تناولها في إطار تطوير سياسة خارجية من شأنها أن توازن الصراع بين التوجهين الأطلسي والأوراسي. وفي هذا الصدد، لو قمنا بتحليل خطاب الزعماء خلال مرحلتي الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت بجولتين في 14 مايو/ أيار 2023 و28 مايو/ أيار 2023، سنرى أن استمرار خطاب الكراهية ضد المهاجرين واللاجئين السوريين في فترة ما بعد الانتخابات، قد يكون له أثر سلبي على مكانة تركيا في الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، فإن ابتعاد تركيا عن الوساطة في الحرب الأوكرانية الروسية واعتماد خطاب يجبرها على أن تصبح طرفا في الصراع، واتباع سياسات من شأنها أن تؤدي إلى المشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا من قبل الغرب أو التورط في الصراع لصالح أحد الطرفين، ربما يسفر عن اهتزاز وزعزعة في السياسة الخارجية لتركيا وقد يضر بموقفها المتوازن. ■

غولر كالاي: باحثة وأكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية في روسيا، تتركز اهتماماتها البحثية على إدارة الصراعات والنزاعات العرقية-السياسية، تعمل حالياً نائب مدير مركز تطبيقات وبحوث علم النفس السياسي في جامعة اسكودار في اسطنبول.